11 April 2023
Arabic

الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 4 نيسان/أبريل 2023

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 4 نيسان/أبريل 2023

41/52 - تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعهادات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد أن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول في المقام الأول،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة إقليمها،

وإذ يشيد باستمرار السلطات الليبية في التعاون الإيجابي والمشاركة البناءة مع بعثة تقصي

الحقائق، مما أتاح للبعثة الاضطلاع بولايتها بطريقة شاملة ومحايدة، لا سيما عن طريق تيسير البعثات

الأخيرة وتبادل المعلومات عن جهودها في مجالي التحقيق والمقاضاة،

وإذ يشيد أيضاً بحكومة تونس لاستضافتها وتيسيرها عمل بعثة تقصي الحقائق،

وإذ يشير بتقدير إلى جميع الأعمال التي أنجزتها بعثة تقصي الحقائق حتى الآن، وإذ يحيط

علماً بتقريرها النهائي وتوصياتها⁽¹⁾،

1- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقوم، بالتشاور الوثيق

مع السلطات الليبية، بتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات لليبيا، بغية زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان

في ليبيا، ومساعدة البلد في تنفيذ التزاماته وتعهداته الدولية في مجال حقوق الإنسان، مع مراعاة العمل

الذي أنجزته بعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا وتقريرها وتوصياتها، عند الاقتضاء، ودعم ليبيا في تعزيز

حقوق الإنسان وحمايتها ومنع انتهاكاتها وضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وفقاً لخطة وطنية، لا سيما في مجالات:

(أ) تحديد احتياجات المؤسسات الوطنية الليبية في مجال بناء القدرات على الأمدين القصير والطويل حتى تتمكن هذه المؤسسات من متابعة العدالة الانتقالية والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل السبل الممكنة لتعزيز دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية، وتعزيز حقوق الإنسان؛

(ب) تدعيم مؤسسات العدالة الانتقالية الوطنية وزيادة تعزيز قدرة القضاء الليبي على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها وتحسين المساءلة؛

(ج) زيادة تعزيز قدرات ومهارات المؤسسات الليبية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وجمع الأدلة عليها؛

2- يطلب أيضاً إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته السادسة والخمسين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، تعقبه جلسة حوار؛

3- يدعو المفوضية السامية إلى العمل على نحو وثيق مع السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاتحاد الأفريقي وجميع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة؛

4- يطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضية السامية جميع الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً؛

5- يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 57

4 نيسان/أبريل 2023

[اعتمد بدون تصويت.]